

٢٧٥- عن: أنس أن النبي ﷺ كان يوم خيبر على حمار مختوم بحبل من ليف. أخرجه عبد ابن حميد، وفي سنده مقال، كذا في فتح الباري (٦):

«إلا حميرات»، فقال: «كل من سمين مالك، فأباح لحومها» كذا في نور الأنوار (ص ١٩٤) وكذا في التوضيح (١٠٤: ٢) طبع مصر) وقال في مراقى الفلاح: «والقسم الرابع سُور مشكوك في طوريته فلم يحكم بكونه مطهراً جزماً، ولم ينف عنه الطهورية وهو سُور البغل والحمار، لأن لعبه طاهر على الصحيح، والشك لتعارض الخبرين في إباحة لحمه وحرمته، والبغل متولد من الحمار، فأخذ حكمه. فإن لم يجد الحديث غيره توضاً به وتيمم ثم صلى» اه مختصراً (ص ٢٠). وبه علله شيخنا تبعاً للقوم في جامع الآثار له (ص ٦٠) ولكن في التعليل بذلك نظر، قال صاحب التلويح: «وهذا ضعيف، لأن أدلة الإباحة لا تساوى أدلة الحرمة في القوة، حتى إن حرمة مما يكاد يجمع عليه، كيف ولو تعارضتا لكان دليل التحريم راجحاً كما في الضبع، حيث يحكم بنجاسة سُوره اه».

قلت: أما قوة دليل الحرمة فظاهر لكونه مما أخرجه البخارى ومسلم والجماعة، وقد بلغ حد التواتر ما يظهر من كلام الحافظ، وسيأتى. وأما ضعف دليل الإباحة فلأن حديث غالب بن أبجر أخرجه أبو داود وبين في سنده اضطراباً، فأخرجه مرة عن عبيد أبى الحسن عن عبد الرحمان عن غالب بن أبجر قال: «أصابتنا سنة، فلم يكن فى مالى شىء أطعم أهلى إلا شىء من حمر، وقد كان النبى ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية، فأثبته فقلت: يا رسول الله! أصابتنا السنة ولم يكن فى مالى ما أطعم أهلى إلا سمان حمر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية، فقال: أطعم أهلك من سمين حمر، وإنما حرمتها من أجل جوال القرية، يعنى الجلالة. قال أبو داود: وروى شعبة عن عبيد أبى الحسن عن عبد الرحمان بن معقل عن عبد الرحمان بن بشر عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبجر أو ابن أبجر سأل النبى ﷺ<sup>(١)</sup> اه».

وقال النووى: «هو حديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف، ولو صح يحمل على الأكل منها حال الاضطراب». وقال المنذرى: «اختلف فى إسناده اختلافاً

(١) التلويح مع التوضيح. باب المعارضة والترجيح من مباحث القياس ١٠٤: ٢.